

إحالة 3 مخالقات إلى النيابة العامة.. العسيري لـ«الأيام»:

75% من خريجي البوليتكنك حصلوا على وظائف في سوق العمل

□ محمد الجبوسي وعبدالله الهامي:



□ د. محمد العسيري

كشف القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لجامعة بوليتكنك البحرين، د.محمد العسيري عن إحالة 3 مخالقات وردت بتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية عن الجامعة إلى النيابة العامة.

وأكد العسيري ان مجلس الأمناء الجديد عمل منذ توليه المسؤولية في مارس 2012 على توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث تم تنفيذ كافة التوصيات، ولازالت توصية واحدة قيد التنفيذ.

كما أكد العسيري في مقابلة مع «الأيام» أن أكثر من 75% من خريجي الجامعة حصلوا بالفعل على وظائف في سوق العمل خلال الستة أشهر الأولى فقط من تخرجهم، منهم أكثر من 150 موظفا في شركة زين لودها، عازيا ذلك إلى تميز تخصصاتهم في تلبية احتياجات فعلية في سوق العمل، مدعومة بمهارات عملية وشهادات احترافية، لتحقق الجامعة بذلك الهدف من إنشائها في تحقيق توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بعدة تخصصات نوعية.

وأوضح العسيري أن عدد الطلبة المتقدمين لبوليتكنك البحرين في العام 2012 تجاوز الـ 2800 طالب، وزاد العدد في العام الماضي 2013 ليصل إلى نحو 3300 طالب، وتم قبول خلال السنتين ما بين 350 و 300 طالب، معرباً عن امله في ان يتم قبول 600 طالب خلال العام المقبل.

وبين العسيري ان الجامعة في صدد طرح تخصصين جديدين سيتم الاعلان عنهما في وقت قريب بعد الانتهاء من اعتمادهما رسمياً.

ووصف العسيري التعاون القائم بين البوليتكنك وجامعة البحرين بالإيجابي جداً، ولدى البوليتكنك دور مكمل لعمل جامعة البحرين وليس منافس لها. ولفت العسيري الى حصول بوليتكنك البحرين على ملكية الحرم الجامعي في مدينة عيسى وفق القرار الصادر بشهر مارس 2011.

وفيما يلي النص الكامل للقاء:

موظفو بوليتكنك من 26 جنسية.. ويجمعون بين الخبرة الأكاديمية والعملية

الجامعة بصدد طرح برامج جديدة خلال الفترة المقبلة

المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2002، على إحكام الرقابة المالية والإدارية لكافة الجهات الحكومية والتي ساهمت في تصحيح العديد من الإجراءات والحفاظ على المال العام، وقد صدر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2011 وتضمن عدداً من الملاحظات بشأن أعمال البوليتكنك.

وقد عمل مجلس أمناء البوليتكنك الجديد منذ توليه المسؤولية في 13 مارس 2012، على تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وجاء في التقرير السنوي للديوان أنه تم تنفيذ كافة التوصيات ولازالت توصية واحدة قيد التنفيذ، فيما تم إحالة 3 ملاحظات للنيابة العامة والتي تولت بدورها التحقيق بها.

□ ما هي طبيعة التعاون القائم بين البوليتكنك وجامعة البحرين؟

– أؤكد هنا بأن بوليتكنك البحرين تكمل عمل جامعة البحرين ولا تنافسها.

ما يميز تخصصاتنا هو الجانب التطبيقي بصورة أكبر مما هو موجود في جامعة البحرين، وخبرة أكثر في المجال الصناعي من خلال تدريب الطلبة في مواقع العمل وحصولهم على شهادات احترافية.

كما لدينا علاقات ايجابية مع القطاع الصناعي، ما يجعلنا نترك مجالاً واسعاً للطلبة بالتدريب في الشركات أثناء الدراسة، وعادة ما يجذبون أنظار الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص.

لقد حصلت بوليتكنك البحرين على ملكية الحرم الجامعي في مدينة عيسى وفق القرار الصادر بشهر مارس 2011. ولا نقوم بتأجير المباني لجامعة البحرين، وبيننا تفاهم رسمي طبقاً لكوننا جهات حكومية، فنسعى للتعاون معهم قدر المستطاع، وقمنا حالياً بتمديد اليوم الدراسي من 8 صباحاً لغاية 9 مساءً لتفادي مشكلة قصور المساحات.

وأجدد التأكيد بأن التعاون مع جامعة البحرين إيجابي جداً، حيث توجد مبان وورش مشتركة. وهناك تفاهم على 3 مرافق ننتظر الحصول عليها خلال الفترة المقبلة بصورة تدريجية. كما أن الحرم الجامعي بمدينة عيسى يكملة تابع للبوليتكنك طبقاً للقرار الصادر في مارس 2011، وقد استلمت ملكية الحرم بعدها بثلاث أشهر تقريباً. كما ندرس إخلاء المساحة المقابلة للمكتبة، في الوقت الذي ستسلم لنا بعض المرافق في عدد من المباني بشكل جزئي.

□ ما هي معايير قبول الطلبة في الجامعة؟

– نستقبل طلبة الثانوية لمن لا تقل معدلاتهم عن 70٪، ويسمح لهم بتقديم طلب الالتحاق، ويقدم لهم امتحانات القبول الخاصة بالجامعة والمعتمدة من «اكسفورد» وتقدم «أونلاين» في مادتي الرياضيات واللغة الانجليزية، ولا يوجد أي تدخل بشري بها سواء في وضع الأسئلة أو جودتها أو تقييمها، ولدينا امتحان في نظم المعلومات، وفيما يتعلق بالتصميم المرن فإن الطالب يجب أن يقدم الملف الفني له، ولدينا كذلك المقابلة الشخصية.

اما بالنسبة لجنسيات الطلبة في الجامعة، فعدد غير البحرينيين يبلغ 42 طالباً أغلبهم من السعودية، فيما بلغ عدد الطلبة المتقدمين لبوليتكنك البحرين في العام 2012 أكثر من 2800 طالب، فيما زاد العدد بالعام الماضي 2013 إلى حوالي 3300، وقبل خلال هاتين السنتين ما بين 350 و 300 طالب، ونأمل الوصول إلى 600 طالب خلال العام المقبل.



□ تصوير: نور محمد

العمل على التوصيات التي تخصها، وتراجع كل أسبوعين في مجلس الإدارة بالجامعة.

□ إلى أي مدى استطاعت الجامعة تحقيق مستوى الاعتمادية الدولية في تخصصاتها المطروحة؟

– بالنسبة للاعتمادية، فقد تمكنا مؤخراً من الحصول على اعتمادية برنامج اللوجستيات الذي تتميز به كليتنا، والجهود متواصلة لتحقيق المزيد من الانجازات النوعية. كما تعكف البوليتكنك البحرين حالياً على تطوير استراتيجيتها الجديدة للخمس سنوات القادمة، باعتماد آلية جديدة في تحديد الأولويات المؤسسية وربطها بشكل مباشر مع أداء الفرد لتحقيق أعلى نسبة إنجاز للأهداف الاستراتيجية المقررة من مجلس الأمناء.

□ ماذا عن الكادر التعليمي في الجامعة والمرافق التابعة لها؟

– يشرف على تقديم البرامج موظفون من 26 جنسية من الأساتذة من ذوي الخبرة العالية، من مملكة البحرين ومن خارجها، فالمعيار هنا هو التخصص والكفاءة والخبرة التراكمية في سوق العمل في ذات المجالات التي يتولون تدريسها بغض النظر عن الجنسية، ونحن نفخر بالخبرات الموجودة في البوليتكنك، والتي تفتح بابها للكادر البحريني المتميز كلما توفر.

وبالرغم من حداثة هذه الكلية والتي لا يتجاوز عمرها الست سنوات، فقد حققت خلال السنوات الثلاث الماضية العديد من الانجازات المهمة، من أهمها مراجعة البرامج الأكاديمية، ووضعها وفق الأسس العلمية المعتمدة وتطوير اللوائح واعتمادها بناءً على أفضل الممارسات، كما تم تنفيذ العديد من الدراسات الخاصة بتحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من التخصصات ومضاعفة نسبة التدريب وزيادة أعداد البحوث العلمية المنشورة وتحفيز الابتكار عبر إنشاء مختبر خاص، وإقامة معارض لتسويق مشاريع الطلبة لتنمية ثقافة الإبداع، والمشاركة في المعارض والمسابقات العلمية العالمية وإقامة المنتديات التي تجمع الطلبة وممكلي سوق العمل. كما تم إنشاء مجموعة من المختبرات والورش المجهزة بأحدث المعدات، ومراكز جديدة للتعليم والتدريب.

□ ما هي الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بملاحظات تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية؟

– نتمن بوليتكنك البحرين الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الذي عمل منذ إنشائه بموجب

الوزير بأنه «الوزير المعني بالإشراف والرقابة على أعمال الكلية».

ويتمثل إشراف وزير التربية والتعليم على أعمال الكلية في تحقيق أهداف موضوعية تم تحقيق العديد منها، وتسعى الكلية والوزير إلى تحقيق المزيد من الأهداف.

كما نتعاون بشكل مباشر مع التعليم العالي، الذي يتعامل معنا بشكل مساو لجامعة البحرين، فنحضر الندوات ونشارك في البرامج التطويرية وصياغة استراتيجية التعليم العالي، وتتم دعوتنا كما المؤسسات التعليمية الخاصة.

□ ما هي أبرز التخصصات التي تقدمها الجامعة حالياً؟ وهل من تخصصات جديدة في المستقبل؟

– قريباً سنطرح برنامجاً أو اثنين، لا يمكننا الإفصاح عنها الآن لوجود مناقشة مع الجامعات الخاصة

ومؤسسات التعليم في المنطقة. كما لدينا في الوقت الحالي 7 تخصصات عملية تطبيقية وتقنية بالدرجة الأولى، منها: تقنيات المعلومات والاتصالات بعدة تخصصات كتقنيات الشبكات والبرمجة وقواعد البيانات والنظم الادارية، عوضاً عن تخصصات الهندسة الميكانيكية والالكترونية، وعدة برامج في مجال إدارة الأعمال، وتخصص اللوجستيات الذي تنفرد بتقديمه الكلية على المستوى الإقليمي، والذي حصل على الاعتمادية العالمية مع نهاية شهر ديسمبر 2013، كما تقدم البوليتكنك برامج متخصصة في التصميم المرئي والإعلام الالكتروني.

□ هل هناك تقييم للتخصصات والبرامج المقدمة من قبل البوليتكنك البحرين؟

– لدينا عدة مستويات بالنسبة للتقييم، فنحن نخضع للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وتقييمنا مشرف جداً ونفخر به، إضافة إلى برامجنا التي تقم سنوياً بشكل ذاتي من خلال نظام الجودة المعتمد داخلياً. ولدينا نوعان من التقييم الذاتي: سنوي لكل البرامج، وكل 5 سنوات والذي يكون أشمل

ويضع في اعتباره مدى ملاءمته لسوق العمل، وذلك عن طريق محترفين معظمهم من خارج المملكة.

كما نقوم بعمل تقييم عالمي لكل برنامج من خلال لجنة خارجية تضم شخصيات قديرة بتخصصاتها، وتضم شخصيات من القطاع الصناعي، واعداد تقرير كامل يرفع لمجلس الإدارة والمجلس الأكاديمي وتوضع التوصيات ضمن خطة تحسين الجودة، وتبدأ كل دائرة

■ مع تخرج بوليتكنك البحرين أول فوج لها مؤخراً، كيف ترون مساهمة الجامعة في تحقيق توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؟

– لقد حصل أكثر من 75% من خريجي البوليتكنك على وظائف في سوق العمل خلال الستة أشهر الأولى من تخرجهم، ويعود ذلك إلى أن تخصصاتهم تلي احتياجات فعلية، إضافة الى أن ما يملكونه من مهارات عملية وشهادات احترافية تعزز تلك المتطلبات في الوقت الحالي.

ويأتي ذلك ليحقق الغرض الذي أنشئت لأجله بوليتكنك البحرين في 30/11/2008، والتي فتحت أبوابها لخريجي المسار الصناعي، وكذلك المسارات الأخرى ممن يمكنهم الانضمام إليها وفقاً لشروط الالتحاق، واستكمالاً للرؤية التطويرية للمشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، ومنها إيجاد كلية تعد الكوادر الوطنية الكفؤة لسد احتياجات سوق العمل من الكفاءات الماهرة في المجالات الفنية والتقنية، حيث تقدم الكلية مؤهلات تختلف عن مؤهلات الجامعات العادية والتي تركز على

تعزيز المهارات التطبيقية متقدمة وتوفر تخصصات تقنية متقدمة تتماشى مع احتياجات سوق العمل.

لقد خرجت الجامعة كما ذكرتم الفوج الأول مؤخراً والبالغ عددهم 280 طالباً، ليكملوا الجهود التي تبذلها المملكة في سياق بناء نظام تعليمي متكامل، لتأكيد بذلك عدة حقائق تجاه الهدف الرئيسي وهو «خدمة سوق العمل بكفاءات بحرينية نوعية تملك المهارات التي تؤهلها لتتبوأ مراكز متقدمة في الأعمال».

الدفعة الأولى من الخريجين هم بمثابة سفراء وعنصر تسويقي مميز لطلبتنا على مقاعد الدراسة، وكلنا فخر بأن يكون أكثر من 150 موظفا في شركة زين من خريجي البوليتكنك.

□ مدى تقييمكم لمعدلات إقبال الشباب البحريني على التخصص الصناعي؟

– من واقع تجربتي كمدير للتعليم الفني والمهني في وزارة التربية والتعليم لبضعة سنوات، بعدما أدخلت الإصلاحات الجوهرية على التعليم الفني والمهني (الصناعي) منذ العام الدراسي 2003/2004، أصبح يستقطب هذا التخصص ما نسبته 36% من خريجي الإعدادية العامة من الذكور، حتى صار الطلب يتجاوز طاقة الاستيعاب في بعض الأحيان، حيث صار هذا القطاع جانباً لما يوفره من برامج نوعية من ناحية، ولما يفتحه للطلاب من آفاق للانخراط في سوق العمل الذي يحتاج إلى الفنيين والمختصين في مختلف المجالات.

ويعود ذلك إلى الحرص الشديد على أن تتطابق المخرجات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، وذلك لأن الوضع المثالي الذي يشهده الجميع هو أن يجد كل خريج فرصته في السوق، وأن تكون المهارات التي يمتلكها متطابقة أو قريبة مما يحتاجه سوق العمل، كما يؤكد ذلك برنامج عمل الحكومة 2010/2014 ورؤية البحرين 2030، والتي تنص على أن هدفها يتمثل في «أن يكون المواطن البحريني الخيار الأفضل في سوق العمل».

□ ما العالقة التي تربطكم بوزارة التربية والتعليم؟

– نحن لا نخضع لوزارة التربية والتعليم، وإنما يعتبر وزير التربية صاحب إشراف رقابي على الجامعة فقط، أي تمثيلنا سياسياً أمام مجلس الوزراء أو المجلس الوطني من شوري ونواب. كما ورد في المادة الأولى من المرسوم الملكي رقم 65 لسنة 2008 بإنشاء وتنظيم كلية البحرين التقنية «بوليتكنك البحرين» وتعريف